UN LIBRARY
NOV 10 1976
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/31/304
5 November 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٦٧ من جدول الأعمال

التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	صفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ٤	٢
ثانيا ـ النشاطات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة	٥ ـ ٣٩	٣
ألف ـ ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٥ ـ ١٠	٣
باء ـ اللجان الاقليمية	١١ ـ ٣٩	٥
١ ـ اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١٤ ـ ١٦	٦
٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى	١٧ ـ ٢٣	٧
٣ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ..	٢٤ ـ ٢٩	٩
٤ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٣٠ ـ ٣٧	١٠
٥ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٣٨	١٢
٦ ـ التعاون المشترك بين الأقاليم	٣٩	١٣

أولا - مقدمة

١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) الذى حثت في الفقرة ٤ منه الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم ، وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ولأحكام القرار السابق الذكر ، بتوفير الدعم المستمر لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وفي الفقرة ٦ من القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يؤمن التنسيق الكفء للأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة ، بهدف تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وذلك عن طريق جملة أمور من بينها مايلي :

(أ) تضمين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة عرضا مشتركا بين القطاعات لمجموع التدابير والأنشطة المخططة والمبرمجة لتنفيذ ما يتصل بالموضوع من قرارات متعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لاتاحة نفس هذا النوع من العرض المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة بكاملها .

وفي الفقرة ٨ من القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) رجت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار الى الدورة الحادية والثلاثين .

٢ - وقد قدم العرض المشترك بين القطاعات للخطة المتوسطة الأجل عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في الفقرة ٦ (أ) من القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة عشرة . وستعرض الوثيقة المذكورة على الجمعية العامة (١) .

٣ - كما اتخذت التدابير لتقديم عرض مشترك بين القطاعات من النوع نفسه على نطاق المنظمة بكاملها ، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في الفقرة ٦ (ب) من القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) . وقد تلقى الأمين العام اسهامات المنظمات المعنية ، وتم التوصل الى اتفاق على المستوى المشترك بين الوكالات على العناوين الوظيفية التي ستستخدم ، وذلك ، في جملة أمور ، على ضوء مناقشات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن العرض المتعلق بمنظومة الأمم المتحدة المشار اليه في الفقرة السابقة . والوثيقة المذكورة هي قيد الاعداد حاليا . وستقوم لجنة البرنامج والتنسيق باستعراضها في دورتها السابعة عشرة ومن ثم تقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف A/31/6/Add.1 و Corr.1-5 ، القسم الثالث .

٤ - والتقرير الحالي يقدم معلومات متصلة بالموضوع بشأن النشاطات الراهنة الجارى تنفيذها من قبل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومن قبل اللجان الاقليمية، بغية تعزيز ومساندة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . كما وضعت مثل هذه المعلومات في متناول عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . أما المعلومات عن النشاطات التي اضطلعت بها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة فستقدم في اضافة للتقرير الحالي .

ثانيا - النشاطات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة

ألف - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - ان الأنشطة التي تقوم بها ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية الى تحقيق تعاون اقتصادى تقع داخل الفئات التالية :

(أ) تدابير تستهدف تسهيل وزيادة تبادل المعلومات والتجارب والخبرات ، وهذه هي الدرجة الاولى من التعاون الاقتصادى ، ولاشك أنها ميدان تستطيع الادارة أن تقوم فيه بدور هام وقد بادرت بالفعل الى اتخاذ عدد من التدابير :

'١' في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة واقتصاديات وتقنيات البحار (استكشاف وانماء واستخدام الطاقة والموارد المعدنية والمائية) ؛

'٢' في ميدان المستوطنات البشرية فيما يتصل بالموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وذلك بالتشديد على تبادل وسائل التشييد ومواد البناء ؛

'٣' في ميدان العلم والتكنولوجيا بصفة عامة ، بتشجيع تبادل المعرفة والبحث والخبرة بين المؤسسات على المستوى الوطني في مجالات من بينها التكنولوجيات المناسبة، وموارد الطاقة غير التقليدية ، وعلم الحساب الالكتروني ؛

'٤' في المجالات التي يساعد فيها تبادل المعلومات على تحسين رسم سياسات التخطيط والانماء ، ليس عن طريق المساعدة المباشرة فحسب ، وانما عن طريق اتاحة بيانات أكمل بصفة عامة ، فضلا عن المجالات المحددة مثل السكان . وفي هذا الاطار اقترحت الادارة انشاء وحدة لخدمات المعلومات تمكّن من جمع وتحليل ونشر المعلومات المتوفرة في مجال الدراسات والتقارير الفنية ، مما لا يمكن للبلدان الاعضاء، فضلا عن معظم الخبراء ، الوصول اليه في الوقت الراهن . وستسهم هذه المبادرة في تفادى الازدواجية المكلفة ، وستوفر أساسا مفيدا لتعاون مكثف فيما بين البلدان النامية . وستكون المعرفة والخبرة التي ستضعها تحت تصرف الدول الاعضاء مناسبة جدا في احيان كثيرة لحل المشاكل الانمائية في بلدان أخرى تعيش في ظروف

مماثلة . وعلى ذلك فان هذه المبادرة ستؤدى ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية عن طريق البرامج والمشاريع المشتركة ؛

(ب) وتدابير تستهدف تحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق تعاون فعّال فيما بين البلدان النامية ، وتقع داخل هذه الفئة أنشطة مختلفة تضطلع بها الادارة في الوقت الراهن ، وتنم عن درجة أعلى من التعاون ؛

'١' في الميدان المالي حيث الهدف الرئيسي هو استكشاف وتحديد فرص التعاون المؤسسي فيما بين البلدان النامية ؛

'٢' في مجال الموارد الطبيعية ، استقصاء امكانيات التعاون في انتاج واستخدام الطاقة والموارد المعدنية والمائية ؛

'٣' في مجال انماء المناطق الساحلية ، وذلك عن طريق تولي القيادة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في وضع مشاريع انمائية موحدة في عدة مناطق من العالم على أساس مشترك بين الوكالات ؛

(ج) وتدابير بغرض تسهيل ودعم التعاون الفّعال فيما بين البلدان النامية ، وفي هذا المجال كانت الادارة ، ولا تزال ، نشاطة في عدد من الميادين :

'١' في التخطيط الانمائي ، وذلك بالمساعدة في صياغة وتنفيذ خطط الانماء ولاسيما مشاريع التكامل الاقتصادى على المستويات دون الاقليمية والاقليمية ، كتلك التي تقع داخل اطار مجموعتي بلدان رابطة جنوب شرق آسيا وبلدان الاندين ؛

'٢' في مجال الموارد الطبيعية ، تقوم الادارة بتقديم مساعدة متزايدة في تعزيز الاستغلال المنسق للموارد ، والانتاج المشترك للطاقة الهيدرولية ، ومشاريع الانماء المتكاملة للمناطق الساحلية الدولية ، ويشمل ذلك أيضا استغلال الموارد المعدنية البحرية ؛

'٣' في مجال المسائل المالية ، عن طريق وضع مبادئ توجيهية لتحقيق الانسجام في السياسات المالية وذلك بالمساعدة على وضع ترتيبات مناسبة فيما يتعلق بالمدفوعات الدولية أو بتوفير المساعدة لانشاء وتدعيم أسواق رؤوس الأموال ؛

'٤' في مجال الادارة العامة بمساعدة مراكز البحث والتدريب الاقليمية في ادارة الانماء.

٦ - وبالاضافة الى الأنشطة المختلفة المتعلقة بصياغة السياسة والبحث ،فان ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كانت منهمكة ، وستواصل الانهماك ، في أنشطة تنفيذية على نطاق واسع تستهدف توسيع وتدعيم التعاون فيما بين البلدان النامية . ومن الأمثلة الكبرى على الأنشطة من هذا النوع استمرار الدعم المؤسسي لأمانة منظمة حوض نهر السنغال ، والمؤسسات الاقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادى ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، وغربي آسيا .

٧ - وقد قامت الأفرقة الاستشارية الانمائية التابعة للأمم المتحدة ، التي انشئت بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٥٥٢ (د - ٤٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٠ ، بوصفها افرقة متحركة متعددة التخصصات مخصصة لمجموعات من البلدان النامية ، بالمساعدة على تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان المشمولة بنشاطها كما ساهمت في وضع مشاريع متعددة الجنسية.

٨ - وفي الوقت الراهن ، ان اهم انشطة الأمم المتحدة التنفيذية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو المساعدة المقدمة الى حكومة غيانا بموجب برنامج العمل للتعاون الاقتصادى فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . ويغطي هذا البرنامج ، الذى اعتمده في آب/أغسطس ١٩٧٢ مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المنعقد في جورج تاون أربعة ميادين : الصناعة والنقل والتجارة وموضوعا خاصا هو رابطات المنتجين .

٩ - وفيما يتعلق بأنشطة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن مواصلتها في المستقبل بشأن الموضوع ، يجرى الآن اتخاذ بعض المبادرات من أجل الاستجابة الكاملة لتوقعات البلدان النامية ، واحدى هذه المبادرات هي المقرر المتخذ بانشاء قوة عمل داخلية بالادارة للتحضير لبرنامج عمل متكامل للادارة بأكملها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وسيراعى برنامج الادارة الداخلي هذا ، الاعمال التي سبق الاضطلاع بها والتخطيط لها على مستوى اللجان الاقتصادية الاقليمية . وان الادارة واللجان الاقليمية على اقتناع بالحاجة الى المضي الى مدى أبعد ، والوصول الى تخطيط مشترك للأنشطة المتصلة بهذا الميدان في أقرب وقت ممكن .

١٠ - وهناك مبادرة أخرى اتخذتها ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أخيرا وهي اتباع منهج اكثر تكاملا في بحثها عن الاسقاطات المتوسطة الأجل والطويلة الاجل . وسيتمشى هذا النشاط مع المبادئ الأساسية لنظام اقتصادى دولي جديد فضلا عن الاهداف المحددة البعيدة المدى التي قررتها الهيئات الدولية الحكومية التي تعالج المشاكل القطاعية ، وقررتها بعض المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة أخيرا . ومن المتوقع ألا يكون هذا النشاط مجرد استكمال للعمل المتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية في عقد الأمم المتحدة الانمائي الحالي والعقود المقبلة ، ولكنه سيوفر ايضا للهياكل الاقليمية والقطاعية اطارا عاما سيساعدها على أن تضع بتفصيل اكبر سياساتها وتدابيرها المطلوبة لتحقيق انماء اسرع على نحو متماسك . ويصدق هذا بصفة خاصة في اطار الانماء على المستويين دون الاقليمي والاقليمي الذى يعتبر شرطا لاغنى عنه لتحقيق تعاون اقتصادى اكثر فعالية .

باء - اللجان الاقليمية

١١ - نظرا لعلاقات اللجان الاقليمية الوثيقة مع حكومات الدول الأعضاء وخبراتها في وضع وتنفيذ المشاريع على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، فانها تعتبر في وضع ملائم الى درجة خاصة يمكنها من المساهمة الفعالة في تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ان جوهر اهم

التشريعات التي سنتها هو تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لتأمين الانماء القائم على الاعتماد الذاتي ، وذلك عن طريق القيام بالدراسات والبحث وتوفير المساعدة التقنية ، وايجاد منتدى للمفاوضات والمناقشات ومركز لجمع المعلومات وتوزيعها ، والقيام بمسؤولياتها التنفيذية لوضع المشاريع وتنفيذها .

١٢ - وقد اعترف المجلس الاقتصادى والاجتماعي في القرار ٢٠٤٣ (د - ٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، بشأن تدعيم اللجان الاقليمية للتعاون الاقليمي والأقاليمي ، بأنه، "دون مساس بالاحتياجات والظروف الخاصة بكل منطقة ، تعتبر اللجان الاقليمية ، لما لها من خبرة في تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ، هي المؤسسات المناسبة داخل الأمم المتحدة التي يمكن أن تعمل كمراكز لوضع وتنسيق وتنفيذ البرامج الرامية الى تعزيز التعاون الاقاليمي ، ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية كل في اقليمها " .

١٣ - وقد تم تنفيذ عدة أنشطة للجان الاقليمية لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وذلك بالاشتراك مع المقر ومنظمات الأمم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة .

١ - اللجنة الاقتصادية لاوروبا

١٤ - تختلف اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن اللجان الاقليمية الأخرى في بعض الجوانب ذات العلاقة بهذا التقرير ، فهي ، في المقام الأول ، تضم بين أعضائها عددا كبيرا من البلدان المتقدمة النمو ولكن يجب التوكيد بأن عدة بلدان في اللجنة الاقتصادية لاوروبا تعتبر بلدانا نامية من وجهة النظر الاقتصادية . وفي الحقيقة ، كانت المشاكل الخاصة بهذه البلدان موضوع عدد من القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في الأعوام الاخيرة كما تعكس عدة مشاريع في برنامج اللجنة الاقتصادية لاوروبا الاهتمام المتزايد المخصص لهذه الامور . وفي المقام الثاني فان اللجنة الاقتصادية لاوروبا قد اكتسبت ، بسبب تكوينها المتباين ، خبرة كبيرة في تخطيط وتنفيذ مشاريع عملية للتعاون فيما بين البلدان المختلفة في مستويات الانماء الاقتصادى وفي النظم الاقتصادية والاجتماعية . وأخيرا فان الانماء الاقتصادى والتكنولوجي السريع لمعظم البلدان في اللجنة الاقتصادية لاوروبا خلال الاعوام الثلاثين التي مرت منذ ظهورها قد ترافق بل وتعزز الى حد ما بالاستخدام الواسع للجنة الاقتصادية لاوروبا وهيئاتها التقنية العديدة من أجل تبادل ونشر المعلومات والخبرة الاقتصادية والتكنولوجية .

١٥ - ان الخبرة المتراكمة للجنة الاقتصادية لاوروبا في تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني داخل المنطقة يمكن بل ويجب ، في رأى البعض ، الاستفادة منها عند الاقتضاء عندما يجرى تنفيذ مشاريع تعاون مماثلة في المناطق الاخرى . وقد حدث بالفعل في السنوات الاخيرة تزايد ملحوظ في اشتراك الخبراء من المناطق الاخرى في الاجتماعات التقنية للجنة الاقتصادية لاوروبا ، وذلك تحت رعاية اللجان الاقليمية الاخرى في معظم الأحيان . كذلك اتخذت تدابير على المستوى المشترك بين الأمانات ، لتأمين نشر أوسع بكثير للوثائق التقنية للجنة الاقتصادية لاوروبا بين البلدان الأعضاء في

المناطق الاخرى . ومن المتوقع اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الاتجاه كجزء من المساهمة المشتركة بين اللجان الاقليمية في تنفيذ برنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٦ - وتظهر الأمثلة التالية بعض انجازات اللجنة الاقتصادية لاوروبا في تعزيز التعاون الاقتصادي ، ففي مجال التجارة قامت اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، الى جانب صياغة قواعد التحكيم ، والتي قبلها مايزيد على عشرين بلدا في المنطقة ، بعمل الكثير لتعزيز الوسائل المتفق عليها في تبسيط ومواءمة الجوانب القانونية والادارية للتجارة الدولية ، وذلك باعداد شروط وعقود بيع قياسية ؛ ووضع نماذج قياسية للاجراءات التجارية (مصطلحات للنماذج المطبوعة للوثائق والفواتير التجارية) ؛ ومبادئ توجيهية لوضع العقود الخاصة بنقل الدراية ، والمصانع المسلمة جاهزة للتشغيل ، والتعاون الصناعي ؛ وقد وضعت بيانا مفصلا بالقيود الادارية على التجارة كوسيلة للتقليل التدريجي أو الازالة التامة للعقبات التي تعوق التجارة والموضحة في هذا البيان . وقد قامت الأمانة في سنوات سابقة (١٩٥٧ - ١٩٦٩) بالسير على نظام طوعي متعدد الأطراف للتعويض ، للتخفيف من حدة مشاكل المدفوعات الدولية الناشئة عن عدم امكان تحويل عملات البلدان الأعضاء ، كذلك نشطت اللجنة الاقتصادية لاوروبا في تخطيط ورعاية اعداد طرق النقل الموصلة بين انحائها مثل طريق السيارات عبر القارة الاوروبية من الشمال الى الجنوب والذى يربط بين سواحل بحر البلطيق والبحر المتوسط وبحر الادرياتيك والبحر الاسود ، أو الدراسة من أجل اقامة طريق نهرى في اوروبا الوسطى بين نهرى الدانوب والاودر واحتمال مده الى نهر الإلب . وكذلك فان بلدان البلقان ، ومعظمها تعتبر بلدان نامية من وجهة النظر الاقتصادية ، تقوم بتنسيق جهودها عن طريق اللجنة الاقتصادية لاوروبا لتربط بين شبكات الطاقة الكهربائية فيها . وفيما يتعلق بهذه البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، فقد اضطلعت بدراسات وأنشطة أخرى بغية تحديد المشاكل الخاصة بهذه البلدان والمتعلقة بالتجارة ، وتعزيز التجارة ، والاستثمارات ، والهجرة المؤقتة ، والتعاون الصناعي ، والتغلب على هذه المشاكل .

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

١٧ - كان تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أحد الشواغل الرئيسية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى على مر الاعوام وذلك استجابة لسلسلة من القوانين التشريعية . وفي الآونة الاخيرة حثت اللجنة في قراريها ١٤٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ و ١٥٤ (د - ٣١) المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اللذين ضمنتهما اعلاني كولومبو ونيودلهي على التوالي ، على تكثيف التعاون الاقليمي في مجالات الاولوية المحددة وهي الاغذية والزراعة ، والطاقة ، والمواد الخام ، والتكنولوجيا ، والموارد المالية الخارجية ، والانماء الريفي المتكامل لتعزيز الاعتماد الذاتي المتزايد عن طريق النمو المصحوب بالعدالة الاجتماعية . وحثت كذلك على استخدام المهارات والمقدرات والخبرات ، الاقليمية ، في أنشطة اللجنة الى أقصى حد .

١٨ - وبالاضافة الى الأنشطة المتعددة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى الرامية الى تعزيز التعاون دون الاقليمي على أساس قطاعي وسلعي ، فقد قدمت اللجنة أيضا دعمها للتكامل المؤسسي ومشاريع التعاون الاقتصادى كما يحدث في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا على سبيل المثال . ويجرى القيام بعدة أنشطة لانماء منطقة جنوب المحيط الهادى دون الاقليمية .

١٩ - وقد نفذت ولا تزال تنفذ ، بنشاط ، عدة مشاريع مؤسسية لتعزيز التعاون دون الاقليمي والاقليمي وتشمل بصفة خاصة على سبيل المثال في ميدان الأغذية والزراعة ذى الأولوية ، عمليات الصندوق الآسيوى لتجارة الأرز ، ومشروع المتطلبات الزراعية الاسيوية ، والشبكة الاقليمية للآلات الزراعية . وكذلك فان هذه المشاريع تشمل ، في ميادين أخرى ، انشاء مجتمع جوز الهند الاسيوى ومجتمع الفلفل الآسيوى ، فضلا عن مشاريع أخرى من بينها المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا ، وبرنامج التوسع التجارى الاسيوى ، والاتحاد الآسيوى للمقاصة ، ومركز تعزيز التجارة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ، ومشروع الخبراء متعددى الجنسية للتأمين التجارى ، ومركز انماء الموارد المعدنية والاقليمية ، ومركز البحث والانماء لجنوب شرقي آسيا ، ومركز آسيا والمحيط الهادى للمرأة والانماء ، والشبكة الآسيوية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتجميع موارد الشحن .

٢٠ - وتشمل معاهد التدريب والبحث الاقليمية المعهد الانمائي الآسيوى ، والمعهد الاحصائي الآسيوى ، والمركز الآسيوى للادارة الانمائية ، والمركز الاسيوى للتدريب والبحث في الرعاية الاجتماعية والانماء ، وهي تركز الاهتمام ، بالاضافة الى أنشطتها ، على تعزيز التعاون دون الاقليمي والأقليمي .

٢١ - وفضلا عن ذلك فان هناك مشاريع على نطاق واسع مثل مشروع نهر الميكونغ ، والتنقيب في المناطق المغمورة عن الموارد المعدنية في شرق آسيا وجنوب المحيط الهادى ، والفريق المعني بالأعاصير الحلزونية الاستوائية ، والطريق البرى الاسيوى ، وشبكة السكك الحديدية عبر آسيا ، وقد ساهمت هذه المشاريع بدرجة كبيرة في تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٢٢ - وبالاضافة الى هذه المشاريع المؤسسية فانه يجرى العمل على تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في جميع مجالات النشاط الاخرى للجنة ولاسيما في مجالات الاولوية. وقد اتخذت في الآونة الاخيرة مبادرات لوضع برنامج متكامل للانماء الريفي بتشاور وثيق مع الوكالات . ويقوم هذا البرنامج على أساس التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٢٣ - وقد اضيف في الآونة الأخيرة بعد جديد ، وان يكن مترابطا ، الى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في المنطقة وذلك عن طريق ممارسة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٥١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ . وقد أيدت اللجنة في قرارها ١٦٢ (د - ٣٢) المتخذ في دورتها في هذا العام نتائج وتوصيات الاجتماع الاقليمي المشترك لبرنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمعقود من ٢٥ شباط/فبراير الى ٢ آذار/مارس ١٩٧٦ ، وزادتها تفصيلا .

٣ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

٢٤ - تغطي انشطة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية وفيما بينها في المنطقة ، ميادين مختلفة .

٢٥ - فقد تعاونت اللجنة في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، في تحضير خطط واستراتيجيات انمائية شاملة في معظم بلدان امريكا اللاتينية ساعدت الحكومات في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية . وعلى مر الاعوام درب أكثر من ٦٠٠٠ من التقنيين الحكوميين على التخطيط الشامل والقطاعي والاقليمي .

٢٦ - وفي مجال التعاون والتكامل الاقتصادي اشتركت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بنشاط في اقامة رابطة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، والسوق المشتركة لامريكا الوسطى ، وهي تتعاون في تنفيذ أهداف ومقاصد السوق المشتركة لبلدان مجموعة الاندين وبلدان منطقة البحر الكاريبي . وقد قامت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فيما بعد بانشاء لجنة منطقة البحر الكاريبي للانماء والتعاون لتعمل ، في جملة أمور ، على تعزيز التعاون والانماء بين البلدان الاعضاء في المنطقة . كما تقوم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية باستعراض وتقييم عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي بهدف اعطائها حيوية جديدة .

٢٧ - وقد أجرت اللجنة دراسات نموذجية تستهدف تدعيم موقف المساومة للحكومات المضيفة في مواجهة الشركات عبر الوطنية في مجال تصدير السلع الاولية ولاسيما البوكسيت والموز والقصدير .

٢٨ - ويقوم مركز امريكا اللاتينية للوثائق الاقتصادية والاجتماعية بمسح لدراسة المقومات الهيكلية الاعلامية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وسيمكن هذا من تحليل الحالات الوطنية المختلفة فيما يتعلق بالمعلومات وبالتالي من صياغة سياسات قائمة على أساس هذه النتائج . وعلى أساس هذا المسح فانه سيكون من الممكن اقامة اتصالات بين مختلف الوحدات الاعلامية في المنطقة أي على مستوى المراكز العلمية الحكومية وعلى مستوى المشاريع الخاصة وبهذا يمكن اقامة تبادل أكفأ فيما بينها .

٢٩ - وقد كانت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية نشطة في مختلف المجالات القطاعية كما يلي :

(أ) التجارة الدولية . تجرى في الوقت الراهن مفاوضات بين بلدان أمريكا اللاتينية بشأن التجارة المتعددة الاطراف وذلك تحت اشراف الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، كما تدرس اللجنة آثار الحالة الراهنة للنظامين الدوليين النقدي والمالي على أمريكا اللاتينية والغرض من هذه الدراسة هو تمكين بلدان المنطقة من اتخاذ تدابير مناسبة لتحقيق الحماية الكافية من العوامل الخارجية . وبصفة عامة فان عمل اللجنة في ميدان العلاقات الدولية والاقتصادية يتركز بصفة أساسية على المشاكل المتصلة ببرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعلى المساعدة في تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

(ب) الصناعة . اجريت دراسات بشأن فروع صناعية محددة (كيميائية ، ومعدنية ـ ميكانيكية ، وحراجة ، وصناعات قائمة على الزراعة) بغية التعرف على امكانياتها ومشاكلها . وقد قدمت المساعدة الى بلدان أمريكا الوسطى في صياغة سياسات قطاعية مع التأكيد على مجالات التخصص والتكامل . وستتم زيادة التعاون والتكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق مشاريع محددة وانشاء مشاريع خاصة متعددة الجنسية في امريكا اللاتينية ؛

(ج) النقل . ساعدت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في تصميم وتنفيذ نظام متكامل لحركة البضائع التي تستوردها بوليفيا عن طريق ميناء آريكا الشيلي . كذلك فانها تقوم بتعزيز التعاون الاقتصادي في ميدان تسهيل النقل والتجارة ، وتقوم في الوقت الراهن باكمال دراسة عن خدمات النقل في ممر الانديز ، بين سانتياغو وكاراكاس ، بهدف التعرف على نقاط الاختناق المادية منها والمؤسسية على السواء ، التي تواجه حركة البضائع والناس في منطقة الانديز دون الاقليمية ؛

(د) الموارد الطبيعية والطاقة . ستقوم اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بتعاون وثيق مع منظمة امريكا اللاتينية للطاقة بتشجيع العمل المشترك لبلدان المنطقة في مجال الانشطة المتعددة الجنسية بهدف تحسين سياساتها بشأن الطاقة . وكذلك فانها ستتعاون مع حكومات امريكا الوسطى في تقييم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ، بغية تدعيم نهج تكاملي للاستغلال المشترك للموارد الطبيعية في المنطقة ؛

(هـ) الاغذية والزراعة . تعاونت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مع هيئات التكامل لتدعيم وصياغة البرامج والمشاريع والانشطة التي تستهدف زيادة التعاون الزراعي فيما بين البلدان الأعضاء في خطط التكامل المختلفة المعنية خاصة بتحويل الهياكل الريفية ، واستحداث التكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا الاغذية) ، وانتاج المدخلات التقنية وتحسين نظم التوزيع ؛

(و) العلم والتكنولوجيا . ويجرى العمل في دراسات بحثية عن اختيار التقنيات والتكنولوجيا المناسبة فيما يتعلق بالعمالة وغيرها من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الاخرى . وكذلك تجرى دراسات حالات خاصة في القطاع الفرعي الصناعي وعلى مستوى المشاريع الخاصة بشأن نقل وتكييف التكنولوجيا ، والانماء التكنولوجي والعلمي المحلي ، ومنهجية تقييم مشاريع الاستثمار في ميدان الانماء العلمي والتكنولوجي . والهدف من هذه الدراسات هو تحديد معايير لسياسات الانماء التكنولوجي المفيدة في توجيه الاستثمارات . والقطاعات المتناولة في المرحلة الحالية هي مايلي : صناعات البناء ، والتقطير ، والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية ، والعلاقة بين التكنولوجيا وتصدير المصنوعات ، والهياكل القانونية والمؤسسية لاقامة دراية تكنولوجية .

٤ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٠ — خلال السنوات الماضية انهمكت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أنشطة مختلفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني في مجالات تتراوح بين سياسات واستراتيجيات التعاون الانتاجي والتجاري ،

وتدعيم المؤسسات القطاعية والمتعددة الأغراض ، وانشاء مؤسسات جديدة لتحديد وصياغة وانمـــاء المشاريع المتعددة الجنسية على أساسين دون اقليمي واقليمي .

٣١ — وبالاضافة الى التجمعات الاقتصادية الثمانية الرسمية والعاملة المتعددة الأغراض التي تغطي ٤٢ دولة ، فان هناك ١٨ مؤسسة تنفيذية في القطاع الزراعي و ٤ في الصناعة ، و ٢٦ في النقـــل والمواصلات ، و ٤ في السياحة ، و ١٥ في التعليم ، و ٩ في مجال الموارد الطبيعية ؛ وقد انشئ القسم الاساسي من هذه المؤسسات بمبادرة من اللجنة ، بينما قدمت اللجنة في حالات أخـــرى مساعدتها التقنية — في انشاء المجتمع الاقتصادي لدول افريقيا الغربية ، على سبيل المثال .

٣٢ — ومراعاة لاحتياجات البلدان غير الساحلية وكون ٢٦ دولة من بين ٤٧ دولة افريقية مستقلـــة يقدر أن عدد سكانها يبلغ ٥ ملايين أو أقل ، فان الحاجة الماسة الى ادماج الاسواق الوطنية عـــن طريق النقل والمواصلات دفعت اللجنة الى الاضطلاع بعمل واسع النطاق في انشاء الطرق عبر افريقيـــا وعبر افريقيا الشرقية وعبر الصحراء الكبرى ، وارتباطات الموانئ والسكك الحديدية في افريقيا الشرقية ، والشمالية ، والغربية ، والوسطى ، كما قامت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحـــاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في بدء وصياغة برنامج لشبكة مواصلات سلكية ولاسلكية اقليمية .

٣٣ — وفي مجال التعاون النقدي ، ساعدت اللجنة البلدان الافريقية في انشاء دار المقاصـــة لافريقيا الغربية ورابطة المصارف المركزية الافريقية . وقد مكّن العمل الذي اضطلعت به اللجنة مـــع البلدان الافريقية في مجال تعزيز التجارة والشراء من انشاء رابطة منظمات تشجيع التجارة الافريقيـــة في طنجة بالمغرب ، فضلا عن الدعم النشط للمعرض التجاري لعموم افريقيا الذي قامت بتنظيمه منظمة الوحدة الافريقية .

٣٤ — وقد شملت أنشطة اللجنة لتعزيز التعاون في مجال الزراعة تقديم المساعدة الى رابطة انمـــاء الارز في افريقيا الغربية وذلك في مشروع لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالارز ، ومساعدة أعضاء الاتحـــاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى على انشاء مجتمع لانتاج وتجارة اللحوم ، ومساعدة خطط اكثار البذور في بلدان الساحل السوداني . كذلك تم العمل في انشاء مركز انماء الموارد الطبيعيـــة في دودوما بجمهورية تنزانيا المتحدة ، ومركز اقليمي للخدمات في وضع الخرائط والمسح في كينيا .

٣٥ — وتواصل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعـــي ومؤتمر التجارة والتنمية ، ومنظمة التربية والعلـــم والثقافة ، بذل الجهود من أجل انشاء مركز اقليمي لنقل وتكييف وانماء التكنولوجيا ومن المتوقع أن يقوم في جملة أمور بمساعدة البلدان الاعضاء في انشـــاء ومساعدة آلياتها الوطنية .

٣٦ — وقد أنشأت اللجنة ، بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة ومع برنامج الامم المتحدة الانمائـــي ، مؤسسات تنفيذية دون اقليمية لتغطية بلدان ذات احتياجات انمائية مشتركة الى حد ما . وتقوم هذه المؤسسات ، في صورة متعددة التخصصات ، وبتوجيه من ممثلي الحكومات ، بتحديد المشـــاريـــع

المتعددة الجنسية والمشاريع الوطنية ذات المكونات المتعددة الجنسية وصياغة هذه المشاريع وتشجيعها وذلك لتنفيذها بين اثنين أو اكثر من البلدان .

٣٧ - والى جانب ماتقوم به اللجنة من الجمع بين ممثلي التجمعات الاقتصادية الدولية الحكومية لتسهيل تبادل الخبرات ، فانها تعمل على نشر المعلومات التي تستهدف تشجيع التعاون التقني والاقتصادى فيما بين البلدان الافريقية ، بما في ذلك اعداد أدلة بالخبراء الافريقيين والمنشآت الافريقية الدولية الحكومية .

٥ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٣٨ - فيما يلي سرد موجز لبعض انجازات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وما يتعلق بها من الأنشطة الجارى الاضطلاع بها والتي تهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في بعض المجالات المحددة في برنامج العمل (TD/195/Add.1) المعتمد في الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة البلدان السبعة والسبعين المنعقد في مانيلا مابين ٦ كانون الثاني /يناير و ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ . ويقوم ترتيب العرض على أساس بدوى الاسبقيات الذى وضع لعمل اللجنة والذى يعكس الاحتياجات الانمائية في البلدان الأعضاء :

(أ) الاغذية والزراعة . ساعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اتمام مشاريع بشأن الحوافز للاسراع بانتاج الحبوب والماشية ، والانماء الريفي المتكامل في مشاريع زراعية مختارة في الاردن والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية ، وتنظيم برامج للتدريب في مجال التخطيط الزراعي ؛

(ب) الانماء الصناعي . تشمل الأنشطة والانجازات في هذا الميدان دراسة وتحديد مجالات الاولوية الموجّهة الى انماء فروع مختارة في صناعة تجهيز الاغذية في بلدان المنطقة ، وانماء صناعة الاسمدة كجزء من خطة انمائية شاملة للصناعة في العالم العربي ، وانماء القوى العاملة الصناعية في العالم العربي عن طريق برامج تدريبية مشتركة ؛

(ج) الموارد الطبيعية . تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا الميدان بالأنشطة الجارية التالية :

' ١ ' انماء احصاءات الطاقة الأساسية ووضع استراتيجية للعمل بشأن الاستخدامات البديلة للنفط ، وتحديد مدى توفر الطاقة في المنطقة والطلب عليها في الأجلين المتوسط والبعيد ؛

' ٢ ' تعزيز التعاون في انماء الموارد المعدنية وجمع المعلومات ودراسة امكانيات انشاء معهد اقليمي لانماء الموارد المعدنية ؛

' ٣ ' تقييم موارد المياه القائمة والطلب عليها في المستقبل (بحلول عام ٢٠٠٠) في بلدان المنطقة والاعداد لمؤتمر المياه الاقليمي التحضيرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه الذى سيعقد في الارجنتين من ٧ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٧٧ ؛

(د) التجارة والانماء . يجرى العمل على انماء التجارة الاجنبية واحصاءات المدفوعات في المنطقة والتحرر من القيود غير الجمركية ، وتجارة المرور العابر (الترانزيت) بين البلدان العربية؛

(هـ) النقل والمواصلات . يجرى مسح لحالة النقل في المنطقة وتقييم الاحتياجات الى استحداث نظام متكامل للنقل .

٦ - التعاون المشترك بين الاقاليم

٣٩ - هناك مجال كبير لتكثيف التعاون بين اللجان الاقليمية في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ليس فقط عن طريق تبادل المعلومات والخبرة ، وانما عن طريق التخطيط المشترك والبرمجة . ولا تزال اللجان الاقليمية تتخذ المبادرات لتعزيز التعاون المشترك فيما بين الاقاليم وزيادته قوة ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ . وقد نوقش موضوع التعاون المشترك بين الاقاليم أيضا في اجتماعات الأمانات التنفيذية . وهناك في الوقت الراهن أمثلة عدة على التعاون المشترك بين الاقاليم لتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ومثال ذلك التعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اقامة مركز للوثائق ، وبرنامج مشترك للبحث بين اللجنة الاقتصادية لاوروبا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مع بعض الدعم من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الدولية بين امريكا اللاتينية وأوروبا . وتشارك اللجان الاقليمية بنشاط في تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادى فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وسيتطلب الامر تكثيف الجهود بدرجة كبيرة في الاعوام القادمة .

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٤٠ - يعالج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ ان انشئ في عام ١٩٦٨ المشاكل المتصلة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وقد انشئ في عام ١٩٦٨ ، ضمن امانة المؤتمر ، برنامج خاص بشأن توسيع التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى . واصبح هذا البرنامج في ١٩٧٠ احدى شعبه الأساسية . لذلك يشكل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية مجالا لا يؤدى فيه المؤتمر السالف دورا حاسما فحسب ، بل ان له مكانا فريدا ضمن منظومة الأمم المتحدة ، ذلك لأنه المنظمة الوحيدة التي تخصص فيها على نحو خالص شعبة لهذه المسائل .

٤١ - وعملا بالمقرر ١٢١ (د - ١٤) المؤرخ في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، والقرار ١٢٨ (د-٦) المؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ الصادر عن مجلس التجارة والتنمية ، اجتمع في جنيف في الفترة من ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر فريق خبراء للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . واعدت امانة الاونكتاد لهذا الاجتماع مجموعة من الدراسات تتناول مختلف اوجه التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (التعاون من ناحية الواردات ، التعاون في

المجال النقدى ، التعاون المالي ، نظام للأفضليات التجارية ، وما يتصل بذلك من انشطـــة) ، وصف فيها التقدم المحرز ، واقترحت فيها حلول للمشاكل المواجهة في هذه المجالات . وعلى اساس مقترحات وتوصيات فريق الخبراء ، وعملا بقرار المجلس ١٢٨ (د-إ - ٦) ، اعد الأمين العام لأونكتـاد تقريرا (TD/192) جرى فيما بعد بحثه في الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة الدول السبعة والسبعين ، المنعقد في مانيلا في الفترة من ٦ كانون الثاني /يناير الـــى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، كما نظـــر فيه المؤتمر في دورته الرابعة المنعقدة في نيروبي في الفترة من ٥ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ . وقـد ادرج العديد من هذه الاقتراحات في القرار ١ بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (انظر TD/195 ، المرفق الأول) الذى اتخذته مجموعة الدول السبعة والسبعين في مانيلا . ويتضمن القرار تفصيلا لبرنامج يترجم مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس وتصميم البلدان النامية على تعزيـــز وحدتها وقدرتها على العمل المشترك الى تدابير عملية .

٤٢ - وقد جرى التشديد على المسؤولية الخاصة المناطة بأونكتاد في مجال الأنشطة المتصلـــة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وذلك في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، وقرارها ٣٤٤٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانـــون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ وتكرر ذلك في قرار المؤتمر ٩٢ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٦ عـــن تدابير دعم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية لبرنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وفي قرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٦ عن المسائل النظميـــة . ويطلب من مجلس التجارة والتنمية وفقا لهذا القرار الأخير ان ينشئ لجنة مفتوحة لجميع الأعضاء بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية مهمتها النظر ، وفقا للفقرة ١ من الجزء رابعا مـــن قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-إ - ٧) ، في اتخاذ تدابير من شأنها ان توفر للبلدان الناميـــة ، عند الطلب ، الدعم والمساعدة في تقوية وتوسيع تعاونها المتبادل على الأصعدة دون الاقليميـــة ، والاقليمية والأقاليمية . وقد انشأ المجلس لجنة التعاون الاقتصادى في دورته السادسة عشرة .

٤٣ - ومن جهة اخرى ، فقد قامت مجموعة السبعة والسبعين في اجتماعها الوزارى الثالث المعقود في مانيلا باتخاذ المقرر الذى تأكد في الدورة الرابعة للمؤتمر والمتضمن الدعوة الى عقد اجتماع علـى اعلى مستوى ممكن في ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ في مدينة المكسيك تشارك فيه جميع البلدان الناميـــة والمنظمات الدولية التي تضطلع بأعمال هامة تتصل بالتعاون دون الاقليمي ، والاقليمي ، والاقاليمي فيما بين البلدان النامية . وقد انعقد مؤتمر مدينة المكسيك بشأن التعاون الاقتصادى فيما بـــين البلدان النامية في الفترة من ١٣ الى ٢٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ وعمم تقريره (TD/B/628) كوثيقـــة رسمية في الدورة السادسة عشرة للمجلس . وساعد الاونكتاد في التحضير للمؤتمر وتنظيمه وكذلـــك للاجتماعات التحضيرية التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين التابع لمجموعة الدول السبعة والسبعين ، والتي استهل بها اجتماع مدينة المكسيك .

١ - التجارة الدولية

٤٤ - يوفر البرنامج المتكامل للسلع الذى صاغه اونكتاد اطارا لأساليب التعاون التي تمكن مـــن

استحداث اسواق جديدة ضمن البلدان النامية للسلع الأساسية والمنتجات المحضرة على السواء . ولقد شارك اونكتاد على نحو نشط بالأعمال التحضيرية المفضية الى صياغة البلدان النامية لموقفها المشترك في الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة السبعة والسبعين (مانيلا ، ٢٦ كانون الثاني /يناير الى ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦) . وقد اعتمد المؤتمر في دورته الرابعة القرار ٩٣ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٦ بشأن وضع برنامج متكامل للسلع فصلت فيه اهداف ومقومات برنامج كهذا ، والتدابير الدولية اللازمة للتفاوض بشأن صندوق مشترك .

٤٥ - ومانفك اونكتاد يشارك في الأعمال التحضيرية التي قامت بها بلدان عدم الانحياز لانشاء مجلس لجمعيات المنتجين ،وفي الأنشطة التي تضطلع بها هذه البلدان ضمن اطار برنامج العمل للتعاون الاقتصادى فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية (انظر الفقرة ٨اعلاه) .

٤٦ - وفي ميدان توسيع التبادل التجارى والتكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية ، واصل اونكتاد ، بواسطة الدراسات واجتماعات افرقة الخبراء ، والمعونة التقنية ، توفير الدعم لعدد كبير من التجمعات وكذلك لبعض البلدان النامية ، فرادى ، الراغبة في الانضمام الى مشاريع التكامل القائمة .

٢ - التمويل

٤٧ - تتجه الأنشطة في هذا الميدان نحو انشاء نظام للتعاون المالي فيما بين البلدان النامية على وجه منظم . ويجرى اعداد دراسات عن هذا الموضوع لتوفير المبادئ التوجيهية الأساسية لمثل هذا النظام . كذلك ساند اونكتاد مسألة انشاء جرود للمشاريع المتعددة الجنسية في عدد من المناطق او المناطق دون الاقليمية .

٣ - التأمين

٤٨ - حصل عدد من المبادرات العملية في هذا الميدان . فقد انشئ او يجرى النظر في انشاء شركات لتثنية التأمين ، ومشاريع للتأمين الاقتراني ، ومراكز تدريب على اساس متعدد الجنسية ، وذلك في آسيا وافريقيا ، وكذلك في منطقة البحر الكاريبي . ووفر اونكتاد مساندته لبعض هذه المشاريع .

٤ - النقل والاتصالات

٤٩ - اضطلع اونكتاد بأعمال بحثية للتعرف على مشاكل البلدان النامية في حقل الشحن والموانئ ، ولتحديد ما تحتاج اليه من تدابير على الصعيدين الافرادى والجماعي على السواء . وهناك برنامج واسع للتعاون التقني يمكن بفضله وضع نتائج هذا النشاط البحثي موضع التطبيق العملي . كذلك توفر المساعدة بشكل تدريب سواء بواسطة مؤسسات دائمة او دورات التدريب الدورية .

٥ - العلم والتكنولوجيا

٥٠ - وجرى الى حد فائق اثناء الفترة المستعرضة توسيع دور اونكتاد والأنشطة التي اضطلع بها في تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في ميدان التكنولوجيا . كذلك كان تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية عن طريق الجهود الجماعية احدى المسائل الرئيسية للنظر واتخاذ مقرر فيها في الاجتماع الوزارى الثالث لمجموعة الدول السبعة والسبعين المعقود في مانيلا ، وكذلك في الدورة الرابعة للمؤتمر في نيروبي . ويسجل قرار المؤتمر ٨٧ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/ مايو ١٩٧٦ بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية خطوة هامة الى الأمام في رسم الخطوط العامة لبرنامج شامل للعمل في هذا الميدان ، وفي القيام ، داخل امانة الاونكتاد ، بارساء الأسس الدولية اللازمة ، في شكل دائرة استشارية لنقل التكنولوجيا . ويتضمن هذا البرنامج التدابير التي ينبغي على البلدان النامية الاضطلاع بها على الأصعدة دون الاقليمية ، والاقليمية ، والأقاليمية وذلك عن طريق وضع ترتيبات تفضيلية فيما بين البلدان النامية ، وانشاء مراكز لنقل وانماء التكنولوجيا ، وتكوين مراكز في قطاعات محددة وهامة .

٥١ - وقد اعدت امانة الاونكتاد عددا من الدراسات عن المسائل السالفة ، واجتمع في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ فريق خبراء غير رسمي معني بانشاء مراكز لنقل وانماء التكنولوجيا .

دال - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

١ - التجارة الدولية

٥٢ - لقد كان توسع التجارة بين البلدان الافريقية من المظاهر الهامة للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمجموعات دون الاقليمية . ويكمل هذا النشاط مشروع اقليمي النطاق يهدف الى تعزيز التجارة داخل افريقيا . وكذلك فان المساعدة تقدم ، او هي مطلوبة ، لانشاء اتحادات مقاصة تهدف الى تيسير الدفع بين الدول الافريقية .

٥٣ - وفي امريكا اللاتينية قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي المساعدة الى مجلس اتفاق قرطاجنة في دراسة نظام مشترك للتعريفات الجمركية الخارجية . وثمة مشروع آخر يهدف الى مساعدة حكومات امريكا الوسطى في عملية اعادة تنظيم السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وذلك في النواحي المتصلة باقامة اتحاد جمركي في المستقبل .

٥٤ - وفي آسيا ، تقدم مساعدة في موضوع تيسير التجارة داخل المنطقة ، وقد اسفرت هذه المساعدة فعلا عن توقيع الحكومات المشتركة لاتفاق بانكوك .

٢ - التعاون والانماء الصناعيان

٥٥ - يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في المنطقة الافريقية ، بمساعدة الحكومات في التخطيط

الصناعي والانماء الصناعي ، وخاصة عن طريق الدعم المؤسسي للمصارف الانمائية الافريقية والمصارف الانمائية لشرقي افريقيا ، وعن طريق مجموعة صناعات الغابات .

٥٦ — وفي مناطق اوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط هنالك مشروع هام قيد الدرس يرمي الى الانماء الاقليمي لصناعة الأسمدة مع الاهتمام بصورة خاصة باحتياجات فقراء المزارعين في المنطقة .

٥٧ — وفي امريكا اللاتينية هنالك مشروعان في مجال الترشيد والبرمجة الصناعيين يهدفان الى الانماء المشترك للموارد الصناعية في المنطقة دون الاقليمية .

٣ — المالية

٥٨ — ولقد قدمت المساعدة لانشاء مؤسسات مالية في المنطقة الافريقية ، بما في ذلك انشاء اتحادات مقاصة دون اقليمية . وادى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ايضا دورا حيويا في اتحاد المقاصة الآسيوى ادى الى اتخاذ تدابير نقدية لتيسير مدفوعات العملة بين بلدان المنطقة . ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في برنامج لتحديد واعداد دراسات مشتركة بين البلدان لامكانية التنفيذ وفي مشاريع استثمارية في العالم العربي .

٤ — النقل والمواصلات

٥٩ — لقد لقي انماء شبكات متكاملة للنقل والمواصلات في المنطقة الافريقية التشجيع من برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن طريق تمويل الدراسات الجارية على نطاق المنطقة ، وخاصة فيما يتعلق بانشاء شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لعموم افريقيا . ولقد اعتمدت موارد كبيرة لدعم مؤسسات التدريب المتعددة الجنسيات .

٦٠ — وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، قدمت المساعدة لاثنين من الأنشطة الرئيسية الخاصة بالمقومات الهيكلية ، هما الطريق الآسيوى والخط الحديدى عبر آسيا . وقد اشترك خبراء برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دراسات امكانية التنفيذ للشبكة الآسيوية للمواصلات السلكية واللاسلكية .

٦١ — وفي مناطق اوروبا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، يشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائي في بناء طريق عبر الصحراء وفي تدريب العاملين في ميداني النقل البحرى والطيران المدني . وكذلك قدم الدعم لمعهد البريد العربي العالي ، وتجرى دراسات ما قبل دراسات امكانية التنفيذ بشأن شبكة اقليمية للمواصلات السلكية واللاسلكية في الشرق الأوسط .

٦٢ — ويقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بمساعدة حكومات امريكا الوسطى في صياغة وتنفيذ سياسة للنقل المشترك وفي تحسين الشحن البحرى والموانئ ، وهذه الأنشطة تهدف الى الانماء المشترك للخدمات البحرية .

٥ - الموارد الطبيعية

٦٣ - وفي افريقيا ، يشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دراسة موارد المياه ولا سيما في المنطقة الساحلية . ويقدم الدعم في التدريب وفي استخدام التكنولوجيا الحديثة لمساعدة حكومات المنطقة على زيادة تحكمها في مواردها الطبيعية .

٦٤ - وفي آسيا ، يجرى التنقيب عن ترسبات الموارد الطبيعية عن طريق مساعدة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٦ - الأغذية والزراعة

٦٥ - تقدم المساعدة للمجموعات دون الاقليمية للدول الافريقية والمنظمات الدولية الحكومية بهدف زيادة انتاج الأغذية عن طريق مختلف البرامج (مثل الزراعة بواسطة الرى ، والبحوث الخاصة بالأرز ، وانماء الماشية ، والاحراج) .

٦٦ - وفي آسيا ، يجرى تنظيم تبادل مرافق التدريب بين بلدان المنطقة عن طريق برامج التدريب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويجرى العمل على تحسين حاصلات الأغذية عن طريق مشروع يهدف الى تعزيز برامج البحوث القومية لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط وشمال افريقيا والربط بينها .

٦٧ - وفي امريكا اللاتينية ، تقدم المساعدة في البرمجة الزراعية الى مجلس اتفاق قرطاجنة .

٧ - العلم والتكنولوجيا

٦٨ - لقد تركزت المساعدة ، في المنطقة الافريقية ، على التدريب وعلى انشاء مراكز للوثائق . وتم الاضطلاع بأنشطة أولية تتعلق بانشاء معهد للبحوث للمنطقة الساحلية . ومن المقرر ان تنشأ في الفترة التالية شبكات اقليمية لنشر المعلومات العلمية والتقنية .

٦٩ - وفي امريكا اللاتينية ، تم اقتراح اسلوب جديد للمساهمة في تحقيق التعاون التكنولوجي والعلمي بين البلدان ، وذلك في دراسة تقنية مفصلة عنوانها : المشروع التكنولوجي المتعدد الجنسية .

٨ - التخطيط الانمائي المتكامل

٧٠ - وتهدف الأعمال الرئيسية في هذا الميدان الى مساعدة الحكومات الافريقية في تخطيط الانماء المتكامل للموارد الطبيعية التي تشترك فيها وفي تدريب العاملين الافريقيين في مجال تقنيات تخطيط الانماء . ويتلقى اعضاء الاتحاد الكاريبي المساعدة في وضع خطط الانماء الوطنية بفضل مشروع للتخطيط الاقليمي المتعدد القطاعات .

هاء - برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

١ - التجارة الدولية

٧١ - يضطلع اونكتاد ، بمساندة من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، بدراستين افراديتين بشأن الحواجز والتقييدات التجارية الناجمة عن السياسات العامة البيئية . وستساعد مثل هذه الدراسات البلدان النامية في الصياغة المشتركة لسياساتها العامة بشأن وقع التدابير البيئية على التجارة .

٢ - الموارد الطبيعية

٧٢ - يعنى جزء كبير جدا من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالاستخدام السليم للموارد الطبيعية . ويدخل معظم الأنشطة ضمن المجال المتسم بالأولوية للوحدات الطبيعية الأرضية ، وادارتها ، والرقابة عليها . وهي تتصل بالأراضي القاحلة ، والمراعي ، والغابات ، والأحراج ، والوحدات الطبيعية الأخرى ، والمواقع والعينات ، والأنواع المهددة بالانقراض ، والحيوانات والطيور البرية ، والمياه والموارد الجينية . وتجرى في جميع هذه المجالات انشطة ينطوى عليها ، او انها ستؤدى الى ، بعض اشكال التعاون بين البلدان النامية . والجدير بالذكر من بين هذه الأنشطة ما يلي : الاستعدادات التي تتخذ لمؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر ، الذى انيطت مسؤوليته ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ؛ انماء شبكة عالمية النطاق من الحدائق والمحتجزات لأغراض بيئية . وادماج عناصر بيئية في ادارة احواض البحيرات والأنهار ؛ والاستعدادات التي تتخذ لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه ؛ والتعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تشارك فيها دولتان او اكثر . ويضع مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، بمساعدة خبراء حكوميين ، مشروع مبادئ لتوجيه سلوك الدول في الاستغلال المنسق للموارد الطبيعية المشتركة .

٣ - مجالات اخرى لبرنامج شؤون البيئة

٧٣ - ثمة عدد من المجالات الأخرى ضمن برنامج شؤون البيئة لها صلة مباشرة بالتعاون فيما بين البلدان النامية . وهي كما يلي :

(أ) تكنولوجيا المستوطنات البشرية

ثمة مشروع مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية سيتمخض عن برنامج اقليمي لتكنولوجيا المستوطنات البشرية في امريكا اللاتينية ؛ وهناك انشطة مماثلة تناقش مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويعتزم القيام ، بواسطة هذه المجموعة من العلقات الدراسية ، بالتركيز على بحوث مكثفة على غرار مجموعات الكونسورتيوم ، لإعمالها على الصعيد الاقليمي ، في مشاريع وبرامج موجهة وجهة عملية لكل اقليم ، بغية اختبار مفاهيم جديدة في تكنولوجيا المستوطنات

البشرية ، وتبادل المعلومات . ومثل هذا النهج قمين بأن يترتب عليه تعاون بين البلدان النامية ، وان كون باعثا على ذلك .

(ب) صحة الانسان : نظم مكافحة الآفات

يتعاون برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مع الهيئات الدولية والوطنية المختصة في صياغة اساليب سليمة من الناحية البيئية لمكافحة البلهارسيا ، والملاريا ، وآفات القطن ، وجميع المشاكل التي تواجه البلدان النامية . ويجرى وضع خطة عمل عالمية لكل من هذه النواحي ، تترتب عليها بحوث ومشاريع نموذجية . وسيؤدى إعمالها بالضرورة الى قيام تعاون بين البلدان النامية .

(ج) البيئة والتنمية

لقد شجع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وسيواصل التشجيع على تفهم نواحي الترابط بين البيئة والتنمية ، هذه المسألة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية . واحدى الطرق التي سيتم بها ذلك هي سلسلة من الحلقات الدراسية الاقليمية يبرز فيها العجم الخاص لكل منطقة بدورها وتقدم المساعدة للبلدان النامية لوضع نماذج بديلة للتنمية وترويج الاعتماد الجماعي على النفس ، في اطار سليم من الوجهة البيئية .

(د) المحيطات

ثمة برنامج هام قيد العمل يتصل بحفظ البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط . وهناك خطة عمل ، تتضمن مقترحات للتخطيط المتكامل ، والبحث والمراقبة ، والنواحي القانونية والترتيبات النظمية ، تم اتخاذها بالنسبة للمنطقة . ولا محالة من ان يتطلب إعمال خطة العمل قدرا كبيرا من التعاون بين البلدان النامية في المنطقة .

(هـ) الطاقة

يشجع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على انشاء مجموعة من المراكز في البلدان النامية للارشاد الى كيفية تسخير الامدادات المحلية من موارد الطاقة المتجددة في مرفق متكامل لتلبية الحاجات الأساسية للمجتمعات الريفية الصغيرة . وعلى الرغم من ان هذا الاجراء يعتبر في البداية مشروعا ارشاديا ، ينبغي ان تمكن النتائج البلدان النامية في الموعد المحدد من التعاون مع بعضها بعضا في استحداث طرق لتزويد الطاقة تكون انسب لاحتياجاتها .

(و) مراقبة الأحوال الأرضية

تتصور شبكة الرصد البيئية العالمية على انها جهد منسق من جانب المجتمع الدولي لجمع بيانات ذات اهمية للتنظيم الرشيد للبيئة . ويهدف العديد من المشاريع التي يدعمها بصورة محددة

صندوق البرنامج الى مساعدة البلدان النامية على انشاء نظم رصد وفقا للأولويات التي وضعها مجلس الادارة . وبالمثل لا يمكن تشغيل نظام الاحالة الدولي لمصادر المعلومات البيئية تشغيلا تاما دون مشاركة من البلدان النامية . ولا شك في ان نظام الاحالة الدولي سيفيد البلدان النامية متى انتقل الى مرحلة التشغيل الكامل ، وسيتم ذلك جزئيا عن طريق تبادل المعلومات التي قد تفضي احيانا الى تعاون تقني .

(ز) التدريب

وكمسألة من مسائل السياسة العامة ، فقد ساعد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة البلدان النامية على ان تشترك ، فيما تشترك فيه ، بمؤتمرات ، وحلقات دراسية تتصل بالبيئة . وعلى هذا النحو تشجع الاتصالات بين خبراء من مختلف البلدان النامية ، مما يتيح اساسا لتعاون تقني واقتصادي اوثق .

(ح) التعليم البيئي

يساعد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة حاليا ، بالتعاون مع اليونسكو ، في التخطيط لبرنامج دولي في التعليم البيئي ، تنشأ بمقتضاه شبكات من المعاهد لتشجيع التعليم البيئي في كل منطقة . وسيصمم هذا البرنامج على نحو يمكن التجمعات الاقليمية للبلدان ، لاسيما البلدان النامية ، من الالتقاء على مرحلتي التصميم والتعليم معا .

(ط) قانون البيئة

يقدم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مساعدة للبلدان النامية في الانضمام الى التشريعات الدولية المعدة لحماية البيئة . ويمثل هذا المجال حقا كبيرا على التعاون بين البلدان النامية . ويعلق البرنامج اهمية كبيرة على تنسيق التشريعات البيئية بين مجموعات البلدان النامية ، مثال ذلك عن طريق الحلقات الدراسية وبعثات الخبراء .

- - - - -